

دور البحث والتطوير في تحديث الخدمات البنكية وتطويرها حالة المنظومة البنكية الجزائرية

د. جمعون نوال

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة الجزائر 03

الملخص :

لقد أضحت للبحث والتطوير مكانة هامة لدى الدول المتطورة، كونه المحرك الأساسي لنشاط المؤسسات، الإدارات، وحتى المنظمات في الإقتصاد، كما أنه يساهم في تطوير وتحديث الخدمات البنكية، مما يرفع من مستوى جودة الخدمات المقدمة للعملاء والارتقاء بمستوى كفاءة، فعالية ومردودية البنك. ومن خلال البحث الذي بين أيدينا سنقوم بتشخيص بعض المفاهيم حول الخدمات البنكية، البحث والتطوير، الإبداع والابتكار، كما سنقوم بإبراز وظيفة البحث والتطوير كميزة أساسية لتحديث وتطوير الخدمات البنكية وفي الأخير سنقوم بعرض خصائص وآفاق البحث والتطوير في الجزائر عموما والمنظومة البنكية الجزائرية خصوصا.

الكلمات المفتاحية: الخدمات البنكية، البحث والتطوير، الإبداع والابتكار.

Résumé:

La place qu'occupent les travaux de recherche et de développement actuellement chez les pays développés est primordiale de par leur rôle important dans le fonctionnement des administrations, des sociétés et des institutions économiques, mais aussi grâce à la valeur ajoutée qu'ils peuvent apporter aux produits et services bancaires, en les innovant et adaptant aux besoins de la clientèle, ce qui ne peut être que bénéfique à ces institutions financières.

A travers cet exposé, nous allons procéder à la définition des concepts relies aux services bancaires, de la recherche et du développement, de l'innovation mais aussi mettre en exergue le rôle joué de ces derniers dans la modernisation des produits bancaires ; en dernier, nous allons présenter les spécificités et perspectives de la recherche et de l'innovation en Algérie en général et dans le secteur bancaire algérien en particulier.

Mots clefs : services bancaires, recherche et développement, innovation.

تمهيد :

إنّ البيئة الاقتصادية والبنكية العالمية الراهنة تتطلب وتعرض توجهات استراتيجية للبنوك، كما تتطلب تطور سريع و متميز لخدماتها ومنتجاتها وذلك في ظل العولمة والتطورات الاقتصادية المتلاحقة، هذا لغرض المحافظة على تنافسية البنوك وزيادة فعاليتها في النشاط الاقتصادي من جهة، وزيادة ربحيتها، مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي وطلبات الزبائن من جهة أخرى.

وعليه هناك عدة سياسات وأساليب لتحديث البنوك وتطوير خدماتها. ويعد البحث والتطوير أسلوب ووظيفة أساسية لتحديث نشاطات البنوك، منتجاتها، وخدماتها.

ولقد أصبح ضرورة حتمية على البنوك الجزائرية إذا أرادت مسايرة الصناعة البنكية الحديثة والعالمية.

- إشكالية البحث: لقد أظهرت الكثير من الدراسات أهمية وظيفة البحث والتطوير في تحديث الخدمات البنكية، حيث تساهم هذه الوظيفة في تطوير الخدمات البنكية وبالتالي في خلق قيمة مضافة. ومن هنا جاءت إشكالية البحث في شكل سؤال رئيسي كما يلي:

ما مدى مساهمة البحث والتطوير في تحديث الخدمات البنكية وتطويرها؟

وعليه أمكن تقسيم الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية الموالية:

- ما المقصود بالخدمات البنكية، البحث والتطوير، الابداع والابتكار؟

- ما هو أثر وظيفة البحث والتطوير على نشاط وخدمات البنوك؟

- ما هي خصائص وآفاق البحث والتطوير في الجزائر والمنظومة البنكية الجزائرية؟

- محاور البحث: بنيت هذه الدراسة على ثلاث محاور أساسية تتمثل فيما يلي:

- أولاً: مفاهيم عامة حول الخدمات البنكية، البحث والتطوير، الابداع والابتكار.

- ثانياً: وظيفة البحث والتطوير ميزة أساسية لتحديث وتطوير خدمات البنوك.

- ثالثاً: خصائص وآفاق البحث والتطوير في الجزائر والمنظومة البنكية الجزائرية.

● أهمية البحث وأهدافه: تكتسي وظيفة البحث والتطوير مكانة أساسية في تنظيم، تحديث وتطوير البنوك ونشاطاتها، وتبين أهمية هذا البحث في أثر البحث والتطوير ودوره في خلق ميزة تنافسية جديدة للبنوك من جهة، والتعرف على مدى مساهمته في تطوير الخدمات البنكية من جهة أخرى.

ونهدف من خلال هذا البحث إلى التعريف بالخدمات البنكية، التعريف بوظيفة البحث والتطوير كنشاط أساسي لتحديث وتطوير خدمات البنوك، إبراز خصائص وآفاق البحث والتطوير في الجزائر والمنظومة البنكية الجزائرية.

أولا مفاهيم عامة حول الخدمات البنكية، البحث والتطوير، الابداع والابتكار:

سنقوم من خلال هذا العرض الأول بتشخيص بعض المفاهيم حول الخدمات البنكية، البحث والتطوير، الابداع والابتكار بالاضافة إلى أهمية البحث والتطوير في المؤسسات والبنوك وذلك كمايلي:

1- مفهوم الخدمات البنكية وأنواعها :

1-1 - مفهوم الخدمات البنكية : الخدمات البنكية هي: «مختلف الأنشطة والعمليات البنكية

ذات المضمون النفعي، والكامنة في العناصر غير الملموسة والمقدمة من قبل البنك للزبائن والمتعاملين، والتي تشكل أساس إشباع رغباتهم المالية والنقدية وتشكل في الوقت ذاته مصدر ربح البنك»⁽¹⁾.

كما تعرف الخدمة البنكية بأنها: «مجموعة العمليات ذات المضمون النفعي الكامن في مجموعة العناصر الملموسة (الحقيقية)، وغير الملموسة (غير الحقيقية) المدركة من قبل الأفراد أو المؤسسات من خلال دلالاتها وقيمتها المنفعية التي تشمل مصدر لإشباع حاجاتهم المالية والائتمانية الحالية والمستقبلية، والتي تشكل في نفس الوقت مصدر ربحية الخدمة البنكية، ويتصف مضمون الخدمة البنكية بتغلب العناصر غير الملموسة على العناصر الملموسة»⁽²⁾.

ومنه الخدمة البنكية هي: «مجموعة النواتج غير الملموسة وغير المتجانسة التي تقدمها البنوك للزبائن، وذلك بغية الاستجابة لطلباتهم، إشباع رغباتهم وحاجاتهم والتي لا ينتج عنها نقل الملكية».

تعريف المنتجات البنكية : المنتجات البنكية عبارة عن نواتج العمليات والنشاطات التي تقوم بها

البنوك، كما تعتبر مجمل المنتجات الناتجة عن الصناعة البنكية. أما المنتجات البنكية الصافية فهي القيمة المضافة للبنك من الخدمات والمنتجات، وهو مؤشر حساب مجموع نشاطات البنك⁽³⁾، وتشمل فوائد الزبائن، منتجات الحافظات ومنتجات بنكية أخرى.

من جهة أخرى تتكون المنتجات البنكية من ثلاث أصناف⁽⁴⁾: منتجات الاستغلال البنكية، المنتجات البنكية العادية والمنتجات البنكية الاستثنائية.

1-2 أنواع الخدمات البنكية: يمكن تصنيف الخدمات البنكية حسب التصنيف العام لها أو حسب

صفتها أو حسب تصنيفات أخرى وذلك كمايلي:

أ- التصنيف العام للخدمات البنكية: عموما يمكن تقسيمها إلى خمس أنواع أساسية وذلك

كمايلي:⁽⁵⁾

1- تيسير العجاردة، «التسويق المصرفي»، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص31.

2- عبد الرحيم نادية، «تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-»، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص06.

3- Jean Marc beguin/amaud bernerd, «l'essentiel des techniques bancaires», édition d'organization, Paris, 2008, p04

4- Sylve de coussergue, «la banque, structures marches gestion», édition memontos Dalloz, 2 edition, paris ,1996, p87

5- بريش عبد القادر، «التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص235.

1 - **قبول الودائع:** ويتمثل في جميع المدخرات من الجمهور والمتعاملين، حيث تشمل هذه المدخرات الودائع تحت الطلب والودائع لأجل.

2 - **تقديم القروض:** وتشمل هذه القروض: القصيرة، المتوسطة، والطويلة الأجل إضافة إلى خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

3 - **الخدمات الكلاسيكية للبنوك:** وتشمل مختلف الخدمات اليومية التي تقدمها البنوك وهي:

- القيام بالعمليات على الشيكات سواء بالعملة المحلية والأجنبية لتحويلها وإصدارها لصالح الزبائن.

- القيام بجميع عمليات التحويل محليا أو خارجيا طبقا لطلبات الزبائن.

- فتح الحسابات بالعملة المحلية والأجنبية.

- إصدار الشهادات التي تثبت القيام بالعمليات المالية مع الزبائن.

4 - **الخدمات المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية:** وتشمل مايلي:

- الاستثمار في الأوراق المالية.

- إدارة محافظ الأوراق المالية لصالح الزبائن.

- المساهمة الاستثمارية لاسيما فيما يخص رؤوس أموال الإستثمار والمشاريع

- خدمات الهندسة المالية.

- خدمات أمناء الاستثمار لصالح الزبائن.

- خدمات الاستشارات المالية والاقتصادية والجدوى الاقتصادية للمشاريع.

5 - **الخدمات البنكية الحديثة:** وهي خدمات مرتبطة بتطور البنوك وتتمثل فيمايلي:

- خدمات البنوك الالكترونية والمتمثلة في خدمات الدفع، التحويل الآلي للأموال.....إلخ.

- خدمات صيرفة التأمين، إضافة إلى خدمات أخرى.

ب- **تصنيف الخدمات البنكية حسب صفتها (تجارية أو إستثمارية):** يمكن تقسيم الخدمات البنكية كما يلي⁽¹⁾:

الأعمال البنكية التجارية: وتتمثل في عمليات الايداع والتمويل (القروض) وعمليات تحويل الأموال عبر مختلف القنوات البنكية إضافة إلى إدارة مختلف الحسابات البنكية.

الأعمال البنكية الاستثمارية: وتشمل الخدمات المالية المتعلقة بأنشطة أسواق الأوراق المالية (أي بيع السندات والأسهم....و غيرها).

2- تعريف البحث والتطوير:

تعريف 1: البحث والتطوير هو: «الأداة الأساسية لخلق تصورات جديدة وتغيير أمور قديمة ومكتشفات سابقة إلى أشكال وأفكار أفضل، كما يعد نشاط البحث والتطوير المقدم الرئيسي للإبداعات التكنولوجية

1- بريان كويل، «التعاملات المالية للبنوك - Bank finance»، قسم الترجمة، دار الفاروق، 2005، ص 07.

وخاصة من المؤسسات الكبيرة التي تتوفر على مخابر وإمكانيات مادية وبشرية معتبرة»⁽¹⁾.

تعريف 2: البحث والتطوير هو: «جهد منظم، يتم الإعداد له والإنفاق عليه بصورة تضمن تحقيق أهدافه»⁽²⁾ إسنادا إلى التعريف السابقة يمكن تعريف البحث والتطوير على أنه: «تلك الجهود المبذولة من قبل الأفراد والباحثين، سواء تعلق الأمر في مراكز البحث أو المخابر أو غيرها لهدف بلوغ معارف جديدة، أو تطوير أخرى قديمة».

3- تعريف الابداع والابتكار:

تعريف الابداع: يعرف «شمومبتر» الإبداع بأنه: «عبارة عن إنتاج طريقة أو أسلوب جديد في الإنتاج وكذا التغيير في جميع مكونات المنتج أو كيفية تصميمه»⁽³⁾، كما يعتبر الابداع الحجر الأساس الأكثر أهمية لأنه يعطي المنظمة شيئا فريدا تفتقده المنظمات المنافسة الأخرى كالإنفراد بما يميز المنظمة عن منافسيها»⁽⁴⁾.

من هنا يمكن تعريف الابداع على أنه: «نشاط يقوم به الأفراد في مجالات مختلفة حيث يؤدي إلى توليد معارف وأفكار أو حل مشكلة أو أزمة، أو شكل جديد غير موجود».

أما الإبداع في البنوك فهو: «كل شيء جديد غير موجود، نشاط، منتجات وخدمات مهما كانت بساطته له تأثيرات على نشاط وعمليات وهيكل البنك. وقد يشمل الابداع درجتين وهما:

الابداع الطفيف أو التراكمي: ويقصد به الابداع الذي يستمد من التحسينات والتعديلات الطفيفة للمنتجات والخدمات البنكية.

الابداع العميق أو الجذري: وهو إبداع خدمات، منتجات، أو طرق إنتاج أو طرق تسويق جديدة مختلفة تماما عن ما سبق.

من جهة أخرى يتضمن الابداع في ميدان الخدمات تغيير العلاقات بين العمليات التي تؤدي إلى إنتاج المنتج أو الخدمة التي ترضي العميل وذلك عبر تغيير التنظيم الذي يساهم في إنتاج هذه العملية»⁽⁵⁾.

الابتكار: إن الابتكار هو: «الجهود المنظمة التي تستهدف تنمية سلع وخدمات جديدة، أو خلق استخدامات جديدة للسلع والخدمات القائمة»⁽⁶⁾.

1- جليلد نور الدين، زويتة محمد الصالح، «الإبداع التكنولوجي كدعامة لرفع كفاءة أداء المؤسسات البنكية»، جامعة بومرداس، ص2.

2- عدلمان مريزق، «دور البحث والتطوير في تعزيز المؤسسات الصناعية»، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 08 و09 نوفمبر 2010، ص4.

3- حميني ياسين، «تفعيل عملية الابداع من خلال تنمية العلاقة بالزبائن»، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص27.

4- دنيا طارق محمد، «أثر الابداع التقني في تطوير خدمة الإيواء»، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع وسبعون، 2009 ص 197.

5- حمداوي وسيلة، «الجودة ميزة تنافسية في البنوك التجارية»، مديرية النشر، جامعة قلمة، 2009، ص61.

6- حميني ياسين، مرجع سبق ذكره، ص23.

ومنه الابتكار هو: «المرحلة التي تسبق الابداع، حيث يهتم الابتكار في طرق توليد الأفكار بطريقة علمية منهجية، لهذه المرحلة أهمية بالغة نظرا لأنها الخطوة الأولى التي يبدأ منها لحل المشكلات».

4- أهمية البحث والتطوير في المؤسسات والبنوك:

إن البحث والتطوير عامل رئيسي لإعطاء المؤسسات بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة الميزة التنافسية وتأتي الميزة التنافسية بتقليل التكاليف، زيادة حجم الانتاج، تحسين الجودة، وتطوير وتحديث الخدمات والمنتجات، حيث تكمن أهمية البحث والتطوير في المؤسسات والبنوك فيما يلي:⁽¹⁾

- البحث والتطوير ينمي القدرات الانتاجية ومردودية نشاط البنوك والمؤسسات ويزيد في استمرارية نشاط وحياء البنوك والمؤسسات.

- البحث والتطوير يخلق منتجات، وخدمات، أفكار وأساليب جديدة أكثر كفاءة.

ثانياً: وظيفة البحث والتطوير ميزة أساسية لتحديث وتطوير خدمات البنوك

تعتبر وظيفة البحث والتطوير المحرك الأساسي لتنظيم نشاط البنوك، وإن نجاح هذه الوظيفة منوط بكفاءة القائمين عليها ومدى ارتباطها بالوظائف الأخرى داخل المؤسسة أو البنك.

1- تعريف وظيفة البحث والتطوير ومكوناتها:

1-1 - تعريف وظيفة البحث والتطوير: يقصد بها: «كل الجهود المتضمنة تحويل المعارف المصادق عليها إلى حلول فنية، في صورة أساليب أو طرق إنتاج ومنتجات مادية استهلاكية أو استثمارية، وتباشر هذه النشاطات إما في مخابر الجامعات، أو في مراكز البحث التطبيقي أو في المؤسسات الصناعية دون إعتبار خاص لحجمها»⁽²⁾.

أما وظيفة البحث والتطوير داخل البنك فهي: «تشبه إلى حد كبير وظيفة البحث والتطوير في المؤسسات الأخرى، حيث يمكن تعريفها على أنها تلك الجهود المتعلقة بمختلف أساليب البحث والتطوير داخل حيز البنك، والتي تكون نتائجها في صورة مباشرة على نشاط ومنتجات البنك».

1-2 مكونات وظيفة البحث والتطوير: تشمل هذه الوظيفة كل ما يتعلق بنشاط البنك حيث تتكون مما يلي:

- الوسائل: مختلف الوسائل المادية والتكنولوجية المتعلقة بهذه الوظيفة.

- العمال: الباحثين والكفاءات المتعلقة بذلك.

- إجراءات التسيير: التنظيمات والقوانين وبرامج التسيير المستعملة.

1- دنيا طارق محمد، مرجع سبق ذكره، ص202.

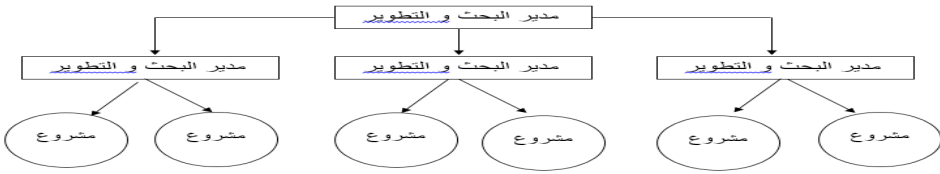
2- سعيد أوكيل محمد، «وظائف نشاطات المؤسسة الصناعية»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص113.

2- تنظيم وظيفة البحث والتطوير:

إنَّ نشاط البحث والتطوير داخل البنك هو مشروع بحد ذاته، يشرف عليه مسؤول أو مدير المشروع إلى عدة تنظيمات، بعبارة أخرى يمكن التمييز بين عدة أشكال لوظيفة البحث والتطوير داخل المؤسسات الاقتصادية⁽¹⁾

1-2 - التنظيم الوظيفي لوظيفة البحث والتطوير: في هذا الشكل أو التنظيم يمكن تقسيم مشروع البحث والتطوير داخل البنك إلى مجموعة من الأجزاء، حيث يسند كل جزء إلى وحدة مسؤولة وتفيدية، بإشراف مسؤول خاص بها، حيث يتم التنسيق بين الوحدات المسؤولة عن طريق مسؤولي الوحدات والشكل الموالي يبين ذلك.

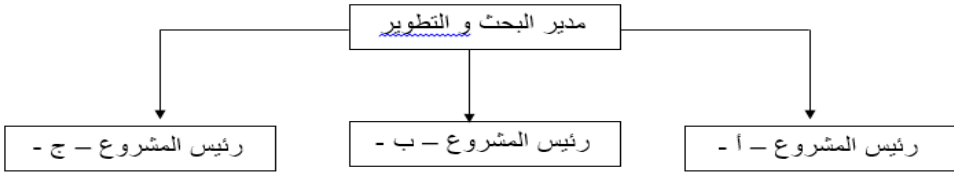
شكل رقم (01): التنظيم المصفوي لوظيفة البحث والتطوير



المصدر: عرابة الحاج وتمجددين نور الدين، «وظيفة البحث والتطوير كأساس لتحقيق ميزة تنافسية جديدة في المؤسسات الاقتصادية»، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، يومي 27 و28 نوفمبر 2007، ص 04.

2-2 - التنظيم حسب المشاريع لوظيفة البحث والتطوير: وفق هذا المنظور تقسم وظيفة البحث والتطوير إلى مشاريع صغيرة، حيث يخص لكل مشروع صغير الإمكانيات المادية والبشرية له، ويترأس أيضاً كل مشروع صغير من هذه المشاريع مسؤول (رئيس المشروع) يقوم بإنجازه ومتابعته والشكل الموالي يبين ذلك.

شكل رقم (02): التنظيم الوظيفي لوظيفة البحث والتطوير

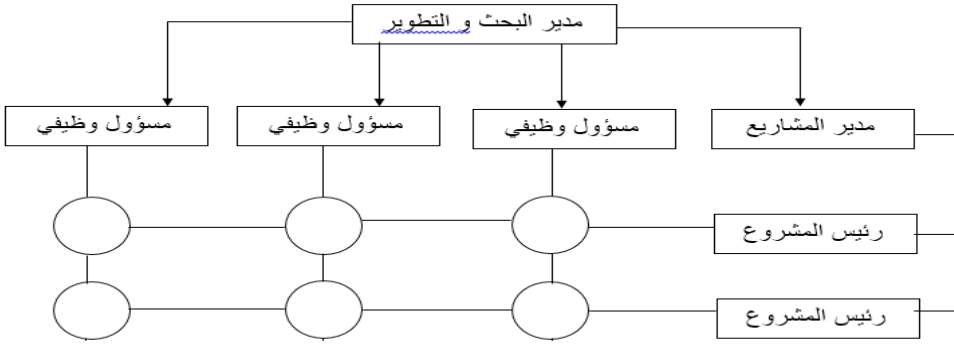


المصدر: عرابة الحاج وتمجددين نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 05

1- عرابة الحاج وتمجددين نور الدين، نفس المرجع السابق.

2-3- التنظيم الشبكي أو المصفوي لنشاطات البحث والتطوير: يتم في هذا التنظيم الدمج والجمع بين التنظيمين السابقين، وذلك كما يبينه الشكل الموالي.

شكل رقم (03): تنظيم وظيفة البحث والتطوير حسب المشاريع



المصدر: عرابة الحاج وتمجدين نور الدين، نفس المرجع السابق

3- دور وظيفة البحث والتطوير في خلق ميزة تنافسية جديدة للبنوك:

تلعب وظيفة البحث والتطوير دور أساسي داخل البنوك وذلك في المجالات التالية:

- في مجال التسويق البنكي: يمكن لوظيفة البحث والتطوير الإجابة على الأسئلة المتعلقة بما يجب إنتاجه من خدمات، حجم الخدمات المطلوبة والواجب إنتاجها، نوعية الخدمات المطلوبة بكثرة، قياس جودة الخدمات ومنه البحث والتطوير في مجال التسويق داخل حيز محيط البنك يعطي ميزة أساسية للبنك ويحسن ويطور من خدماته.
- في مجال الإنتاج: يمكن لوظيفة البحث والتطوير داخل البنك إيجاد تعديلات أو تحسين مظهرها أو تحسين جودتها لخدمات أو منتجات قديمة أو ابتكار أو إنتاج خدمات ومنتجات جديدة، أو زيادة سرعة تنفيذها، كما يمكن لهذه الوظيفة البحث وإيجاد طرق جديدة للإنتاج والتوزيع.
- في مجال التسيير والإدارة: يمكن التوصل إلى طرق جديدة تمكن من اختزال الوقت وزيادة كفاءة الإدارة والتنظيم الإداري، لاسيما التسيير العقلاني والتفكير المنظم والدقيق، وتوفير الجو المناسب للتسيير الكفاء والقرارات الصائبة.... إلخ
- في مجال الاتصال: يمكن لوظيفة البحث والتطوير داخل البنك إيجاد حلول مثلى تسهل انتقال المعلومات داخل البنك.

4- أثر وظيفة البحث والتطوير على نشاط وخدمات البنوك:

- لهذه الوظيفة أثر كبير على خدمات ومنتجات البنك، حيث يتمثل ذلك فيما يلي:
- البحث والتطوير يعتبر حل لمشاكل تسويق خدمات البنك.

- تمكن وظيفة البحث والتطوير من تعديل منتجات وخدمات قديمة والتوصل لخدمات ومنتجات بنكية جديدة.
- التوصل إلى طرق إنتاجية جديدة وخلق ثقافة بنكية جديدة.
- تسهم في التقليل من تكاليف إنتاج الخدمات والمنتجات وبالتالي تخفيض سعرها.
- تسهم في زيادة أمان وجودة الخدمة وبالتالي في رفع أداء البنوك وخلق عملاء جدد.
- حل المشاكل المتعلقة بالإنتاج، وزيادة حجمه، دون زيادة مماثلة في التكاليف مع تحسين نوعية المنتجات لتصبح أكثر قدرة على التنافس⁽¹⁾.
- تقليص تكاليف نشاط البنوك، من خلال تحقيق معدلات أفضل من العمل إلى رأس المال.
- تغيير أو إحلال تقنيات تساعد على استخدام مواد أكثر وفرة، أو أرخص سعرا.
- تنوع مخرجات النشاط البنكي.

ثالثا: خصائص وآفاق البحث والتطوير في الجزائر والمنظومة البنكية الجزائرية:

1- البحث والتطوير في الجزائر:

- 1-1 - خصائص البحث والتطوير في الجزائر: تعاني منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر من عدم الاستقرار، إضافة إلى جملة من السلبيات تتمثل فيمايلي:⁽²⁾
 - قلة الإنتاج العلمي من منشورات ومجلات ودراسات علمية لاسيما منها المتعلقة بتطوير القطاع البنكي والمالي والمؤسسات الاقتصادية بصفة عامة.
 - قلة براءة الاختراع المسجلة في الجزائر.
 - ضعف وانكماش العلاقة بين القطاع البحثي والقطاعات الأخرى لاسيما منها القطاع البنكي.
 - ضعف النماذج المبتكرة في مراكز ومخابر البحث والتطوير.
- 2-1 - تنظيم البحث والتطوير في الجزائر: وهنا نقصد بالتشريعات والقوانين التي وضعتها الدولة لبعث نشاط البحث والتطوير في الجزائر خلال الألفينات لاسيما في التشريع الجديد المتعلق بالقانون الخاص بالبحث العلمي والتكنولوجي (القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998). إضافة إلى تدعيمه بقانون آخر رقم 99-05 المؤرخ في 04 أفريل 1999، والذي يهدف إلى:
 - ضمان ترقية البحث العملي والتكنولوجي في الجزائر.
 - رد الاعتبار لوظيفة البحث لوظيفة البحث داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات البحثية.
 - تدعيم القواعد العلمية التكنولوجية للبلاد.

1- قويدري محمد، «واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية»، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، يومي 09 و10 مارس 2004، ص163.

2- نفس المرجع السابق، ص170.

- تحديد وتوفير الوسائل الضرورية للبحث والتطوير.

- العمل على تثمين نتائج البحث.

- دعم تمويل الدولة لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير.

ولقد تضمن القانون حيز تنفيذ 25 برنامج تتعلق ببرامج مابين القطاعات وبرامج متخصصة كمايلي:⁽¹⁾

أ- برامج وطنية للبحث مابين القطاعات: وتخص: الزراعة والتغذية، الموارد المالية، البيئة، التنقيب واستغلال وتثمين الموارد الأولية، تقويم الصناعات، العلوم الأساسية، البناء، التعمير والتهيئة العمرانية، الصحة والنقل، التربية والتكوين، اللغة، الثقافة والاتصال، الاقتصاد، التاريخ، القانون والعدالة، المجتمع والسكان.

ب- برامج وطنية للبحث المتخصص: وتتعلق بالميادين التالية: الطاقة، التقنيات النووية، الطاقة المتجددة وتكنولوجيا الإعلام، التكنولوجيا الصناعية، التكنولوجيا الفضائية وتطبيقاتها، المواصلات اللاسلكية، المحروقات والتكنولوجيا الحيوية.

1-3 - حجم الباحثين في الجزائر: لقد قدرت الطاقة البحثية في الجزائر ب3257 باحث بما يعادل 116 باحث لكل مليون ساكن سنة 1997، وارتفع الحجم أو العدد إلى 8000 باحث سنة 2000 و11500 باحث في نهاية سنة 2002 وأكثر من 20000 سنة 2016.

1-4 - المساهمات المختلفة لنشاط البحث والتطوير في الجزائر: تساهم المؤسسات الجزائرية في تمويل البحث والتطوير بالنواتج كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): المساهمات المختلفة لنشاط البحث والتطوير في الجزائر وبعض البلدان سنة 2012

البلد	الصناعة%	الجامعة%	مؤسسات البحث%	أخرى%	المجموع
البلدان العربية	01	30	69	00	100%
اليابان	72	16	08	04	100%
الجزائر	00	69	30	01	100%

المصدر: خلف الله بوجمعة، «البحث العلمي والتكنولوجي في الجزائر والتنمية المنشودة، جامعة المسيلة، الجزائر، ص11 على الموقع: <http://ipac.kacst.edu.sa/edoc/1425/pdf-145667> تاريخ الاطلاع: 2016/02/21

يتبين من خلال الجدول السابق عند المقارنة بين الجزائر، اليابان والدول العربية فيما يخص المساهمات المختلفة لنشاط البحث والتطوير، نجد أنّ محرّك البحث العلمي في الدول المتطورة وكعينة اليابان هي الصناعة، والتي تمثل 72% من حجم البحث العلمي ككل، أما في الجزائر فإن نسبة 69% من محرّك البحث العلمي يعود للجامعة، أي أنّ هناك ركود للقطاعات الأخرى في مجال البحث العلمي لاسيما منها القطاع البنكي.

من جهة أخرى في الجزائر هناك إعتقاد كلي في البحث والتطوير على الجامعة، والجامعة الجزائرية في الحضيض (مراتب جد متأخرة ودينية) هذا ما يبرز ضرورة تفعيل الترابط والشراكة بين الجامعات والمراكز البحثية.

1- نفس المرجع السابق، ص171.

2- البحث والتطوير في المنظومة البنكية الجزائرية :

2-1- خصائص البحث والتطوير في البنوك الجزائرية :

لا يكتسي البحث والتطوير في البنوك الجزائرية الأهمية البالغة، رغم إدراك مسؤولي البنوك الجزائرية أهمية البحث والتطوير، فمعظم البنوك الجزائرية لا تملك معاهد أو مدارس للبحث والتطوير، أو بأدنى شرط خلية بحث وتطوير داخل البنوك.

2-2- معوقات البحث والتطوير في المنظومة البنكية الجزائرية :

- غياب التكامل بين البنوك الجزائرية ومؤسسات البحث والتطوير في الجزائر (نقص مؤسسات البحث والتطوير في الجزائر).
- صعوبة التقييم الكمي للفوائد المباشرة والآنية لنشاط البحث والتطوير.
- التركيز على البحوث النظرية المتعلقة بالجانب البنكي في الجزائر على حساب البحوث التطبيقية.
- إنخفاض نفقات البحث والتطوير في البنوك الجزائرية.
- هشاشة مراكز ومخابر البحث والتطوير في الجزائر وغياب دور الدولة في هذا المجال.
- عدم كفاية الباحثين في الجزائر والبنوك بصفة خاصة أدى إلى غياب ثمار البحث والتطوير في المنظومة البنكية الجزائرية.
- انعدام فعالية الجامعات الجزائرية في البنوك.
- اقتحام البيروقراطية في مجال البحث والتطوير في الجزائر.

3- آفاق البحث والتطوير في الجزائر عموما والمنظومة البنكية

الجزائرية خصوصا :

3-1- آفاق البحث والتطوير في الجزائر: لبغية ترقية نشاط البحث والتطوير في الجزائر يمكن

الإلمام بالجوانب التالية:

أ- الجانب التنظيمي: ويتمثل في:

- القيام بإنشاء مراكز ومخابر بحث مختلطة وفرق بحث بين مختلف قطاعات الدولة.
- تمويل وتشجيع إنشاء وحدات ومخابر البحث في المؤسسات المنتجة عمومية كانت أو خاصة.
- تنشيط المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني كونه الهيئة المكلفة بتحديد التوجهات الكبرى للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر.

أ- جانب الموارد البشرية والكفاءات العلمية: ويتمثل في اختيار وتطوير الكفاءة الموكلة لها مهمة البحث في المخابر والمراكز البحثية، إضافة إلى القيام بإصدار قانون خاص بالباحثين قصد تشجيعهم وتحفيزهم مع المساعدة المعنوية والمالية وتحسين الظروف المهنية والاجتماعية للباحثين.

ب- **جانب التمويل:** لا بد على الدولة تخصيص ميزانية معتبرة لتمويل نشاط البحث والتطوير لاسيما في رفع مستوى التمويل لأنشطة البحث والتطوير إلى حدود أكبر من 01٪ من الناتج الوطني الخام، إضافة إلى تمويل مختلف المشاريع البحثية ووضع آليات مالية تشجع الباحثين والبحث العلمي والعملية.

ت- **جانب الاستغلال والتمثيين:** ونقصد به دعم المعاهد والمراكز البحثية لتمكين بحوثها، مع إصدار تشريعات وقوانين تحمي حقوق الملكية الفكرية والبحثية والإبداعية إضافة إلى وضع الإطار اللازم لمساعدة البحث والباحثين.

ث- **الجانب العلمي:** تطوير مختلف أوجه التعاون العلمي على المستوى الوطني، العربي والعالمي.

ج- **الجانب التشريعي:** ونقصد به الاهتمام بالتطوير المستمر للتشريعات والأنظمة الإدارية ذات العلاقة بالبحث والتطوير في الجزائر.

3-2 - آفاق البحث والتطوير في المنظومة البنكية الجزائرية:

لترقية نشاط البحث والتطوير في المنظومة البنكية لابد القيام بالنهوض وتحفيز بعض الجوانب المتعلقة بالنشاط البنكي لاسيما منها مايلي:

أ- **الجانب البشري:** إنشاء معاهد أو مدارس بنكية لتكوين ورسكلة العمال، الإطارات، والمكلفين بالبحث في البنوك (المدرسة العليا للمصرفية غير كافية).

ب- **الجانب المالي:** لابد على البنوك الجزائرية تخصيص ميزانية معتبرة للبحث والتطوير داخل البنك.

ت- **الجانب الهيكلي:** وهذا باستحداث خلية جديدة داخل محيط البنك تقوم بوظيفة البحث والتطوير.

ث- **الجانب التنظيمي:** إنشاء مراكز بحث مشتركة ما بين البنوك.

الخاتمة :

في ظل العولمة والتغيرات الاقتصادية المتلاحقة ضف إلى ذلك مستوى التنافسية الحاد بين البنوك والمؤسسات المالية، أصبح اعتماد نشاط البحث والتطوير في المجال البنكي فريضة لا محال منها، وهذا نظرا للأثر والأهمية البالغة لذلك في تطوير الخدمات البنكية.

لكن رغم ذلك فإن البنوك الجزائرية تتجاهل هذا النشاط كوظيفة أساسية لترقية نشاطاتها، وتنظيم إدارتها، وضمان حياتها وتنافسيتها.

لذا من هنا وجب على البنوك الجزائرية تطوير خدماتها وتحديثها انطلاقا من الاعتماد على نشاط البحث والتطوير داخل محيطها، حتى تحجز مكانة لنفسها في السوق العالمية.

قائمة المراجع

باللغة العربية :

- 1 - تيسير العجارمة، «التسويق المصرفي»، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005.
- 2 - عبد الرحيم نادية، «تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-» رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010-2011.
- 3 - بريش عبد القادر، «التحويل المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
- 4 - بريان كويل، التعاملات المالية للبنوك-Bank Finance-، قسم الترجمة، دار الفاروق، 2005.
- 5 - جليل نور الدين، زويطة محمد الصالح، «الابداع التكنولوجي كدعامة لرفع كفاءة أداء المؤسسات البنكية»، جامعة بومرداس.
- 6 - عدمان مريزق، «دور البحث والتطوير في تعزيز المؤسسات الصناعية»، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعللي، الشلف، الجزائر، يومي 08 و09 نوفمبر 2010.
- 7 - حميني ياسين، «تفعيل عملية الابداع من خلال تنمية العلاقة بالزبائن، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006.
- 8 - دنيا طارق محمد، «أثر الابداع التقني في تطوير خدمة الايواء»، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الرابع والسبعون، 2009.
- 9 - حمداوي وسيلة، «الجودة ميزة تنافسية في البنوك التجارية»، مديرية النشر، جامعة قلمة، 2009.
- 10 - سعيد أوكيل محمد، «وظائف، نشاطات المؤسسة الصناعية»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- 11 - عرابة الحاج وتمجددين نورالدين، «وظيفة البحث والتطوير كأساس لتحقيق ميزة تنافسية جديدة في المؤسسات الاقتصادية»، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، يومي 27 و28 نوفمبر 2007.
- 12 - قويدري محمد، واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، يومي 09 و10 مارس 2004.

باللغة الفرنسية :

- 1-Jean Marc beguin/ amaud bernerd, «l'essentiel des techniques bancaires», édition d'organisation Paris, 2008.
- 2-Sylvie de coussergue, «la banque, structures marches gestion», édition mémentos Dalloz, 2 éme édition ,paris, 1996.

المواقع الإلكترونية :

<http://ipac.kacst.edu.sa/edoc/1425/145667-1>